

المؤسسات الناشئة في الجزائر بين إشكالية التمويل والمقاولاتية كحل لها (دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الصغيرة)

Start-up in Algeria between the problem of financing and entrepreneurship as a solution (Study of a sample of small enterprises)

د لامية عابدي، مخبر وحدة بحث تنمية الموارد البشرية

جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)،

lamia.abdi@univ-setif.dz

(URDRH)

تاريخ القبول: 2024/11/28

تاريخ الاستلام: 2024/09/05

ملخص:

تُساهم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات يُعاني العديد من الصعوبات التي حالت دون تحقيقها لأهدافها أهمها مُشكل التمويل. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ضرورة وأهمية تدخل أجهزة الدعم الحكومية كحل لإشكالية التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات، خاصة في ظل محدودية مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل بالدرجة الأولى في إجمام البُوك عن منح التمويل (القروض البنكية) لهذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال دراسة قياسية يتم من خلالها محاولة تفسير السلوك التمويلي للمفاضلة بين مختلف مصادر التمويل المتاحة لعينة من المؤسسات الصغيرة الناشطة بالمال الصناعية بولاية سطيف خلال الفترة (2015-2021)، وذلك عن طريق تقدير معلمات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). من بين نتائج الدراسة المتوصل إليها أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على مصادرها التمويلية الذاتية إلا أنها غير كافية لسد احتياجاتها التمويلية، وعليه لا بد من تفعيل دور أجهزة الدعم لتمويل هذا النوع من المؤسسات.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة، مؤسسات ناشئة، تمويل، مقاولاتية، بائل داتا.

تصنيف JEL: L10, G32, M130

Abstract :

Small enterprises and start-ups contribute to economic development, but this type of institution suffers from many difficulties that prevented it from achieving its goals, the most important of which is the problem of financing.

This study aims to highlight the necessity and importance of the intervention of government support agencies as a solution to the problem of financing suffered by these institutions, especially in light of the limited sources of external financing, which is primarily represented by the reluctance of banks to grant financing (bank loans) to this type of institutions, through a standard study through which an attempt is made to explain the financing behavior (Panel Data).

One of the findings of the study is that the institutions under study rely primarily on their own funding sources, but they are insufficient to meet their funding needs, and therefore it is necessary to activate the role of support agencies to finance this type of institutions.

Keywords : Small enterprises, Start-up, Finance, Entrepreneurship, Panel Data.

Jel Classification Codes : L10, G32, M130.

1. مقدمة

ما يُلاحظ في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة، حيث أصبحت تُؤدي دوراً جُداً مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير مناصب العمل، زيادة الإنتاج ومُعدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي، إلّا أنّ هذه المؤسسات تُعاني من إشكالية تمويلها، خاصة في ظل محدودية مصادر التمويل الخارجية، وأنّ نسبة كبيرة من طلبات القروض تُرفض بسبب عدم كفاية الضمانات وارتفاع درجات المخاطرة المتعلقة بهذه المشاريع.

الجزائر كغيرها من البلدان عرفت العديد من التحولات في هياكل الاقتصاد الوطني، نتيجة لإفلاس العديد من المؤسسات العمومية، فقد أصبح النسيج المؤسساتي في الجزائر يتشكل أغلبه من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي بذلك تُعتبر مُحرك النشاط الاقتصادي، إلّا أنّها تُعاني من مشكلة الحصول على التمويل، ومن الصعب تصوّر أي تطوّر لهذه المؤسسات دون دعم من الهيئات الحكومية، في هذا السياق قامت الهيئات الحكومية الجزائرية بإنشاء العديد من الهياكل التي تقدّم الدعم والتمويل، سواء في الجوانب التشريعية أو التنظيمية أو المالية لهذه المؤسسات.

نظراً لإشكالية التمويل التي تُعاني منها هذه المؤسسات الصغيرة في الجزائر، عمدت الهيئات الحكومية على توفير العديد من أجهزة الدعم والتمويل واستحداث مجموعة من البرامج والآليات لتقديم المساعدة المادية والمالية من أجل تلبية احتياجات هذه المؤسسات.

إشكالية البحث:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية: ما هي محدّدات اتخاذ قرار التمويل في ظل محدودية لجوء المؤسسات المصغرة للتمويل البنكي لعينة من المؤسسات الصغيرة الناشطة بالمجال الصناعي بولاية سطيف خلال الفترة (2015-2021)؟

فرضيات البحث: تسعى هذه الدراسة لقياس تأثير مجموعة من العوامل المؤثرة على قرار التمويل باعتبارها مُتغيّرات مُفسرة مُمثّلة في: مُتغيّر هيكل الأصول، قُدرة التمويل الذاتي، المرئودية الاقتصادية، المرئودية المالية والسُّيولة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي لعينة من المؤسسات باعتباره مُتغيّراً تابعاً (الرفع المالي)، وهذا باستخدام نماذج البائل، وكإجابة على التساؤلات المطروحة يُمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية (H1): تؤثر مُحدّدات قرار التمويل من مصادر تقليدية على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة الجزائرية.

تندرج تحت هذه الفرضية مجموعة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (H1-1): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مُتغيّر هيكل الأصول ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة.

الفرضية الفرعية الثانية (H1-2): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مُتغيّر قُدرة التمويل الذاتي ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة.

الفرضية الفرعية الثالثة (H1-3): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مُتغيّر المردودية الاقتصادية ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة.

الفرضية الفرعية الرابعة (H1-4): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مُتغيّر المردودية المالية ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة.

الفرضية الفرعية الخامسة (H1-5): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مُتغيّر السيولة ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة.

أهداف البحث: يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف، نُوجزها وفق التالي:
توضيح الإطار التعريفي بالمؤسسات الناشئة وفقا للتشريع الجزائري، وإبراز مساهمة هذا النوع من المؤسسات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

التعرّف على مختلف المشاكل والعراقيل التي تُعاني منها المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر.

تفسير إشكالية التمويل التي تُعاني منها المؤسسات الصغيرة بالاعتماد على محددات الهيكل المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة.

مُحاولة اختبار العلاقة المفسرة لسلوك المسيرين الماليين لدى المؤسسات الصغيرة حول اللّجوء لمصادر التمويل التقليدية خلال الفترة (2015-2021) بولاية سطيف.

منهجية البحث: من أجل اختبار الفرضيات محل الدراسة والإجابة عن إشكالية الموضوع، تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، أين تناول المحور الأوّل الإطار النظري حول المؤسسات الناشئة ومُختلف

آليات وأجهزة الدعم الحكومية باعتبارها الحل المناسب لإشكالية التمويل التي تُعاني منها مثل هذه المؤسسات، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال مُحاولتنا وصف مُتغيرات الدراسة. بينما يضم المحور الثاني دراسة قياسية حول إشكالية تمويل مجموعة من المؤسسات الصغيرة الناشطة بالقطاع الصناعي بولاية سطيف خلال الفترة (2015-2021)، فقد تمّ الاعتماد على القياس الإحصائي من خلال استخدام الأسلوب الاستنباطي والمنهج الكمي، حيث قُمنّا ببناء نموذج تطبيقي، بهدف قياس أثر مُحددات قرار التمويل على الهيكل المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة، وذلك عن طريق تقدير معلمات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

2. الإطار النظري حول المقاولاتية والمؤسسات الناشئة

1.2 تعريف المؤسسات الناشئة وأهميتها الاقتصادية:

يُستخدم مصطلح المؤسسة الناشئة (Startup) لتحديد المؤسسات حديثة النشأة، والتي كان منطلقها فكرة ريادية إبداعية وأمامها فرص واحتمالات للنمو والازدهار بسرعة. (بورنان و صولي، 2020، صفحة 134)

وفقا للتشريع الجزائري تمّ تعريف المؤسسة الناشئة حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15-09-2020 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لعلامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر، مجموعة من المعايير والتي عرفت على أساسها المؤسسة الناشئة على أنها: كلّ مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم جملة المعايير التالية: (بحيري و كرفيس، 2023، صفحة 194) عدم تجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات، اعتماد نموذج المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال ينطلق من فكرة مبتكرة، عدم تجاوز رقم الأعمال المبلغ المحدد من طرف اللجنة الوطنية، امتلاك رأس المال بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو مؤسسات ناشئة أخرى، امتلاك إمكانات نمو كبيرة، عدم تجاوز عدد العمال 250 عامل. المؤسسة الناشئة هي مؤسسة جديدة حديثة التأسيس في مرحلتها المبكرة من بداية نشاطها، تهدف لتحقيق نموذج أعمال تقدم من خلاله منتجات وخدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا والابتكار. (لعمامرة و تيبينات، 2021، صفحة 82)

عادة ما نلاحظ بعض المؤسسات تقفز فترة نوعية حيث تتحوّل من مؤسسة صغيرة إلى مؤسسة ناشئة فنية تحقق أرباحا كبيرة في فترة قصيرة، وعليه تظهر أهميتها من خلال:

- تشغل حيزا هاما في محيط الاقتصاديات، من خلال دعمها للمتغيرات الاقتصادية وتحقيق التطور الاقتصادي، خدمة المشاريع الكبيرة وهو ما يسمى بالمناولة أو التعاقد من الباطن، ويكون من خلال إنتاج بضائع وخدمات لصالح مؤسسات مُنتجة أخرى أو زبائن آخرين، يقومون بعملية بيع هذا المنتج لصالحهم، تقوم هذه المؤسسات بتحضير بعض الخطوات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة التي من شأنها تقوية الروابط والمعاملات مع هذا النوع من المؤسسات. (طشطوش، 2012، صفحة 83)

- إضافة إلى أنها تكسب المؤسسات الكبيرة المتعاملة معها شهرة أكبر على اعتبار أنها تشهد صعودا وتطورا هاما. (لعمامرة و تبنينات، 2021، صفحة 83)

- تُوفر مناصب العمل من خلال استقطابها عددا كبيرا ممن يتلقوا التدريب للعمل في المؤسسات الكبيرة، فهي تؤدي دورا اجتماعيا إلى جانب دورها الاقتصادي. (كافي، 2014، صفحة 39)

- تُساعد المؤسسات الناشئة على جذب مُدخرات صغار المُستثمرين واستخدامها بدلا من تركها غير مُستغلة، وأن طلب المؤسسات الناشئة لرأس المال هو طلب محدود، وبالتالي قد تُصبح المدخرات القليلة لأفراد المجتمع كافية لإقامة مشروع صغير لينمو ويتطور ويُصبح مشروعا أكبر، فهي تُعد بمثابة مراكز تدريب وتكوين الكوادر والإطارات. (عبد المطلب، 2009، صفحة 59)

- تُساهم في تحقيق التوازن الجهوي نظرا لما تتميز به سُهولة الإنشاء في المناطق المعزولة والنائية. (لعفيفي، 2024، صفحة 154)

- تتميز بدرجة ابتكار أكبر من المؤسسات الكبيرة وهذا راجع للدافع الذي يمتلكه صاحب المشروع الذي استطاع أن يُجسد أفكاره في شكل مشروع صغير يُحقق له أرباحا عالية، لذلك تُعد مصدرا لانطلاق الأفكار المُبدعة التي تُحقق ميزة تنافسية للمنتج الجديد. (العطية، 2009، صفحة 25)

- تُعتبر مصدرا مهما للإبداع التكنولوجي من خلال عملية تحسين المُنتجات الحالية أو تقديم الجديد أو استخدام عملية جديدة بالكامل. (الغالب، 2009، صفحة 33)

على الرغم من الأهمية التي تتسم بها المؤسسات الناشئة، إلا أنها تعاني العديد من الصعوبات، سنركز في العنصر المُوالي على التحديات المالية التي تُواجهها على وجه الخُصوص، نظرا لأهمية عملية التمويل في الحفاظ على بقائها ناشطة في مُحيط الأعمال، وذلك وفقا للتالي.

2.2 إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة: إن عملية الحُصول على التمويل الكافي لدعم المؤسسات الناشئة يُمثل أكبر الصعوبات التي تواجه رواد الأعمال خاصة الشباب، حيث يُعتبر مُشكل التمويل العائق الرئيسي لإنشاء المشاريع خاصة فيما يتعلق بالحُصول على

التمويل البنكي، وهو ما يُفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية وعدم ربحية العملية على اعتبار أن مبالغ القروض المطلوبة صغيرة نسبيا، قصد الإلمام بالمشكل التمويلي الذي تُعاني منه المؤسسات الناشئة سُحاول في هذا الجزء إبراز هذه المشكلة وفقا للتالي:

• **صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي** ويظهر ذلك من خلال: (براق و غربي، 2012، الصفحات 2-3)

- ضعف تكييف النظام المالي المحلي وذلك من خلال النقص الكبير في منح التمويلات طويلة ومتوسطة الأجل؛ المركزية في منح القروض؛ ضُعوبة الحُصول على المعلومات المالية خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛ ضُعف الشفافية في تسير عملية منح القروض؛ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات منح القروض؛

- هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة حيث تتردد البُتوك عن منح القروض الائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وضُعف مركزها المالي، وكذا اعتمادها على أساليب مُحاسبية غير سليمة، وتعاملها مع الجهات غير المنظمة وغير الرسمية من أجل الحُصول على التمويل؛

- غياب آلية تغطية مخاطر القروض مثل خطر الصرف وخطر تغيير نسب الفوائد، نجد أن هذه المؤسسات لا تستفيد من التمويلات البنكية إلا في حالات قليلة.

• **غياب الفضاءات الوسيطة (البورصة، الغرف التجارية، مؤسسات البحث العلمي):** المقصود هنا هو ليس عدم توفر مثل هذه الهياكل وإنما غياب دورها الفعال في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة، تتمثل في: (قذري، 2016-2017، صفحة 200)

- على الرغم من وجود الغرف التجارية والصناعية في الجزائر، إلا أن وجودها هو وجود إداري فقط وأن عملها يبقى محدود كونها لا تؤدي الدور المتمثل في تخفيف الضغوطات على المُستثمرين؛

- هناك الكثير من البُحوث والأفكار القيّمة التي ظلت في شكل ملفات دون الاستفادة منها في حل المشاكل التي تعترض الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ضُعوبة النشر العلمي في مراكز البحث؛

- إن بورصة القيم المنقولة لا تزال تؤدي دورا هامشيا في تمويل المؤسسات خاصة الصغيرة، أي أن البُتوك في الجزائر تُمثل المُمول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية. (معيزة، 2017، صفحة 03)

- غياب دور البورصة في الجزائر أدى إلى تضيق مجالات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعتمد على البُتوك فقط. (براق و غربي، 2012، صفحة 213)

- **ثقل العبء الضريبي والجمركي:** يؤدي إلى تعدد الأنشطة الموازية التي تُساهم في التهرب الضريبي، (العابد، 2014-2015، الصفحات 196-197) فعلى الرغم من الإصلاحات التي اتخذتها السلطات المسؤولة حول تخفيف العبء الضريبي، إلا أن المُشكل لا يزال قائماً، وهذا راجع لعدم استقادة هذه المؤسسات من حوافز ضريبية هامة؛ وكذا ارتفاع المعدلات الجمركية والضريبية التي تُثقل عاتقها. (قدي، 2016-2017، الصفحات 196-197)
 - **معوقات تمويلية أخرى تواجه المؤسسات الناشئة:** إضافة إلى ما تمّ طرحه من صعوبات تمويلية تواجه المؤسسات الصغيرة وتُضعف من أدائها ووضعيتها المالية، نذكر:
 - ارتفاع تكلفة رأس المال وتتمثل في ارتفاع تكلفة الاقتراض والتمويل، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحمل سعر فائدة مرتفع مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، ممّا يؤثر سلباً على ربحيتها؛ (كافي، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة، 2017، صفحة 52)
 - عدم كفاية التمويل الذاتي حيث تتميز المؤسسات الصغيرة بضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدّخرات الشخصية وعدم كفايتها لتغطية احتياجاتها التمويلية، ممّا يترتب عليه انخفاض معدلات الأرباح، وهو ما يؤثر على مستوى السيولة وتراكم الديون، بالإضافة إلى التأخير في سداد الالتزامات وخسارة الديون المعدومة، واعتراض معظم البنوك التجارية عن منح القروض لهذه المؤسسات نتيجة ضعف مواردها الذاتية؛ (بن مسعود، 2015-2016، صفحة 217)
 - صعوبة التمويل من السوق غير الرسمية، حيث أنّ التمويل من السوق الرسمية يكون من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، مؤسسات التأمين وصناديق التوفير والاحتياط وغيرها، إلا أنّ إشكالية التمويل التي تُعاني منها المؤسسات الصغيرة تتمثل في محدودية مصادر التمويل الخارجية وغُزوف البنوك التجارية من منح التمويل لها وهذا لعدم توفر الضمانات، الأمر الذي يدفع هذه المؤسسات للبحث عن مصادر تمويل غير رسمية والتي تكون خارج إطار النظام القانوني والمتمثلة في الاقتراض من الأصدقاء أو وكلاء المبيعات أو مُوردي المواد الأولية، وهي غالباً غير كافية، وأنّ هذه المصادر تتميز بصعوبة الحصول عليها بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، تتطلب ضمانات مالية ومادية مُحجفة تصل إلى الممتلكات الشخصية. (قرحي و بخوش، 2021، الصفحات 95-96)
- 3.2 دور أجهزة الدعم الحكومية في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة**
- أصدرت الجزائر بهذا الخصوص جملة من القوانين الهادفة إلى تهيئة المناخ المُلائم لتطوير الاستثمارات، أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء العديد من الهيئات أهمها:

المشاكل وحاضنات الأعمال: تُعتبر من أهم أجهزة الدعم والمُرافقة، وهذا بفضل نجاحها في دعم استمرارية المؤسسات، حيث تُوكل لها مهمة استقبال، احتضان ومُرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة مُعينة، حتّى تُصبح قادرة على دخول السوق، (مالكية و عيواج، 2021، صفحة 232) تجدر الإشارة إلى أنّ تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال هي تجربة جدّ محدودة، بحيث تمّ الإشارة إليها لأول مرّة ضمن القانون التوجيهي رقم 01-18 لسنة 2001 تحت مُسمى المشاتل، ولم يصدر أي مرسوم آخر بخصوص حاضنات الأعمال حتّى سنة 2020، وذلك في إطار تشكيل اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة.

مراكز التسهيل (Les centres de fcilitation): تُعتبر مراكز التسهيل في الجزائر أحد هياكل دعم ومُساعدة المؤسسات الصغيرة لتشجيع الاستثمار والاندماج في الاقتصاد الوطني. **بورصات المناولة والشراكة:** تهدف البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة إلى إنشاء أنظمة وشبكات معلوماتية تقنية تعمل على تسهيل علاقات الإنتاج بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الأمرة. **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:** تتكفل بتشجيع ومُرافقة أصحاب الأفكار الجديدة من أجل خلق مشاريع ناجحة أو توسيع مشاريع قائمة، (موساوي و حدادي، 2022، صفحة 525) وكذا ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، منح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية خلال فترة المُرافقة، والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفائدة للقرُوض البنكية المُقدّمة في صيغة التمويل الثلاثي والتي تصل إلى 90% في المناطق الخاصة و 75% في المناطق العادية. (تلي، 2022، صفحة 347)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: نظرا لبعض الصُعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع قامت السُلطات المعنية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، بمُوجب المرسوم رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وذلك في إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، وهي هيئة تمّ إنشاؤها تحت وصاية رئيس الحكومة. (غربي و غربي، 2018، صفحة 85)

صندوق دعم الاستثمار: يتكفل بتمويل المُساعدات التي تُقدّمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف الأعمال لإنجاز المشاريع الاستثمارية، (العابد، 2014-2015، صفحة 217) تمّ إنشاء هذا الصندوق في شكل حساب تخصيص خاص، يهدف إلى التكفل بالمُساهمات المُقدّمة في شكل نفقات المزايا الممنوحة للاستثمارات. (غرداين، مسعودي، و شبرو، 2017، صفحة 233)

الجائزة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة: في مجال دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسة المبتكرة، جاء في مضمون المادة رقم 1 من المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في

24 سبتمبر 2018 والمتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، الاستنادة من جائزة تهدف إلى مكافأة المؤسسات المبتكرة التي وضعت حيز التنفيذ منتجا (سلعة أو خدمة) أو طريقة إنتاج جديدة أو مُحسنة بشكل كبير أو طريقة تسويق جديدة أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات المؤسسة أو في تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية، (المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 18-226، 2018) تُعدُّ هذه الجائزة آلية لتشجيع المؤسسات الصغيرة على الاندماج في ديناميكية الابتكار الدائم والمستمر. (مسوس و بورايو، 2022، صفحة 583)

3. دراسة قياسية حول إشكالية تمويل مجموعة من المؤسسات الصغيرة بولاية سطيف خلال الفترة (2015-2021)

1.3 تقديم عينة وحدود الدراسة:

يتكوّن مُجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات الصغيرة التابعة للقطاع الصناعي في بيئة الأعمال الجزائرية كمُجتمع لدراستنا، بالتحديد المؤسسات الناشطة في المجال الصناعي بولاية سطيف، وذلك خلال الفترة 2015-2021.

تتمثّل الحُدود الزمنية من خلال اختيار فترة سبعة سنوات لإجراء الدراسة بالاعتماد على حُزمة من المعلومات المالية والمحاسبية وذلك ابتداء من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021. أمّا الحُدود المكانية للعينة محل الدراسة تتمثّل في مجموعة من المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي، والتي تتركز جُغرافيا في المناطق الصناعية على مُستوى ولاية سطيف بالجزائر.

2.3 ترميز وحساب مُتغيّرات الدراسة:

الجدول الموالي يُلخص كيفية حساب مُتغيّرات الدراسة وترميزها.

الجدول 1: ترميز وحساب مُتغيّرات الدراسة والعلاقة المُتوقعة الخاصة بالدراسة القياسية

نوع المُتغيّر	الترميز	المُتغيّر	طريقة القياس	العلاقة المُتوقعة
المُتغيّر التابع	FLev	الرفع المالي	القُرُوض الصافية / الأموال الخاصة	-/+
المُتغيّرات المُفسّرة	ASt	هيكل الأصول	الاستثمارات غير المنقولة (الأراضي والمباني) / إجمالي الأصول	-/+

-/+	التمويل الذاتي / إجمالي حقوق الملكية	قدرة التمويل الذاتي	CAF
-/+	صافي الدخل التشغيلي / (حقوق المساهمين خارج النشاط + الديون المالية)	المرئودية الاقتصادية	ERt
-/+	أرباح السنة المالية / (حقوق المساهمين خارج النشاط + الديون المالية)	المرئودية المالية	FRt
-/+	(الأصول الجارية - المخزون)/(الخُصوم الجارية)	السُولة	LQDT

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مُعطيات الدراسة.

لتحديد العلاقة بين مُحدّدات قرار التمويل من مصادر تقليدية كمُتغيّرات مُستقلة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة كمُتغيّر تابع، اقترحنا النمُودج الرياضي التالي:

$$FLev_{it} = \alpha + \beta_1 Ast_{it} + \beta_2 CAF_{it} + \beta_3 ER_{it} + \beta_4 FR_{it} + \beta_5 Lqdt_{it} + \mu_{it}$$

3.3 التحليل الوصفي لمُتغيّرات الدراسة: بالاعتماد على المُلحق رقم (01) الذي يوضح بعض الخصائص الإحصائية للعينة التي بلغ عدد مُشاهداتها 302 مُشاهدة، نلاحظ أنّ جميع قيم المُتغيّرات هي ذات دلالة إحصائية عند مُستوى معنوية أقل من (5%)، وأنّ قيمة (Jarque-Bera) المُرتبطة باختبار التوزيع الطبيعي أكبر من (5%) لجميع المُتغيّرات محل الدراسة، ممّا يدلّ على أنّ مُفردات العينة موزعة توزيعاً طبيعياً.

بالنسبة لمُتغيّر الرفع المالي (FLev) نلاحظ أنّ مُتوسط نسبة الاقتراض ضعيفة جدّاً (2%)، بالمقابل تتحمّل درجة مُخاطرة مُنخفضة، الأمر الذي يُمكن أن يثير استياء المستثمرين لأنّها تعني أنّ المؤسسة غير راغبة في المُخاطرة والاستثمار، كما تُشير مُعدّلات الرفع المالي المُنخفضة إلى أنّ عائد الأموال المُقرضة أكبر من تكلفة الاقتراض ممّا ينتج عنه ارتفاع عائد المُلاك.

أمّا بالنسبة لمُتغيّر المرئودية المالية (FRt) والاقتصادية (ERt) والتي تقيس كفاءة الإدارة المالية في تحقيق الأرباح، نلاحظ أنّ المؤسسات محل الدراسة سجلت نسبة مُتوسطة للمرئودية الاقتصادية قُدرت بـ (-0.23) بانحراف (-3.02)، وهذا مُقابل مُتوسط مرئودية مالية قُدرت بـ (-

2.05) وبانحراف (2.2-)، حيث تدل الإشارة السالبة للمردودية المالية على تحقيق خسائر الأمر الذي يدل على عدم كفاءة الإدارة المالية في تسيير واستثمار أموال أصحاب المؤسسات، وكذا بالنسبة للمردودية الاقتصادية التي تشير إلى عدم استغلال الأصول والموجودات استغلالا رشيدا.

بالنسبة لمُتغيّر قُدرة التمويل الذاتي (CAF)، سجلت المؤسسات محل الدراسة قيمة مُتوسطة قُدّرت بـ (-1.54) بانحراف معياري (-1.53)، ممّا يدلّ على انخفاض درجة المخاطر، وحسب مبادئ الإدارة المالية فكّما ارتفعت طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة دلّ ذلك على تفعيل أنشطتها الرئيسية وكفاءة أدائها في تحقيق موارد داخلية دون الحاجة إلى الاستدانة الخارجية ذات درجة مخاطرة عالية إلّا أنّنا نلاحظ أنّ المؤسسات محل الدراسة تحقق درجات منخفضة من قُدرة التمويل الذاتي مُقابل درجات مُنخفضة من المخاطرة الأمر الذي يدلّ على سوء تسيير مواردها المالية.

بالنسبة لمُتغيّر هيكل الأصول (Ast) نلاحظ أنّ مُتوسط القيمة التي سجلتها المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ (-1.423970) بانحراف معياري مُنخفض يقدر بـ (-1.042137)، يُمكننا تفسير انخفاض نسب هيكل الأصول إلى انخفاض مقدار الدين أو الالتزام الذي تستخدمه المؤسسة لتمويل أنشطتها، ممّا يعني اعتمادها على أموالها الداخلية في تغطية احتياجاتها التمويلية.

بالنسبة لمُتغيّر السُيولة (Lqdt) نلاحظ أنّ مُتوسط القيمة التي سجلتها المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ (-0.572481) بانحراف معياري مُنخفض يقدر بـ (-0.440057)، يُمكننا تفسير مُستوى السُيولة المُنخفض إلى تراجع المبيعات مقارنة بتكاليف الإنتاج وهامش الربح.

4.3 مصفوفة الارتباط بين المُتغيّرات المُفسّرة: تظهر أهمية مصفوفة الارتباط في أنّها تُعطي فكرة مبدئية وأولية عن قوّة واتجاه العلاقة التي تربط مُختلف مُتغيّرات الدراسة، بالاعتماد على المُلحق رقم (02) الذي يوضح مُعاملات ارتباط (Pearson) لجميع المُتغيّرات المُفسّرة محل الدراسة، نلاحظ أنّ هناك ارتباط بين مُتغيّرات الدراسة، وهذا على اعتبار أنّ جميع قيم المُعاملات هي محصورة ما بين (-1) و(+1)، بمعنى أنّ جميع قيم المُعاملات هي أقلّ من الواحد الصحيح سواء بالسالب أو المُوجب.

تمّ تسجيل وجود علاقة سالبة وأيضاً موجبة ما بين المُتغيّرات محل الدراسة، كما نلاحظ أنّ أعلى قيمة ارتباط تمّ تسجيلها ما بين المردودية المالية وقُدرة التمويل الذاتي والتي قُدّرت بـ 71%. نلاحظ أيضاً وجود علاقة مُتوسطة بين بعض المُتغيّرات فقط، حيث تمّ تسجيل علاقة مُتوسطة ما بين هيكل الأصول والرفع المالي والتي قُدّرت بـ 44%، وأيضاً ما بين المردودية

الاقتصادية وقُدرة التمويل الذاتي والتي قُدرت بـ 41%، وأيضا ما بين المرئودية المالية والمرئودية الاقتصادية والتي قُدرت بـ 44%.

بصفة خاصة نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد المرتفع بين متغيرات الدراسة المُفسرة، وذلك على اعتبار أن باقي المتغيرات التي لم تُشر لها تتميز بعدم وجود علاقة قوية ومُعْتبرة فيما بينها، الأمر الذي يُجنب مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).

5.3 نتائج النماذج الأساسية للبيانات الزمنية المقطعية

بعد القيام باختبار الفرضيات اعتمادا على نماذج بانل الثلاثة (PEM, FEM, REM) والتي يعرضها الملحق رقم (03) و(04) و(05)، نقوم بالمفاضلة بين هذه النماذج من خلال اختبار فيشر الذي يتم من خلاله الاختيار ما بين نموذج الانحدار التجميعي (PEM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM)، وهو ما يبينه الجدول المُوالي.

الجدول 2: نتائج اختبار فيشر (Fisher)

Effect Test	Statistic	d.f	Prob
Cross.section F	16.646197	(31.156)	0.0000
Cross-section Chi-square	281.866872	31	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مُخرجات برنامج التحليل الإحصائي (E-views.V12).
بالاعتماد على الجدول أعلاه، نلاحظ أن $P(F)$ أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، أي عند هذه الحالة فإن نموذج التأثير الثابت أو (العشوائي) أنسب لاختبار فرضيات الدراسة من نموذج التأثير المُجمع (PEM).
لنقوم بعدها بإجراء اختبار هوسمان من أجل تحديد النموذج النهائي والمُناسب لبيانات الدراسة، وذلك ما بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وهو ما يوضحه الجدول المُوالي.

الجدول 3: نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

Test Summary	Chi-sq. Statistic	Chi-sq. d.f	Prob
Cross-section random	16.648485	5	0.0052

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مُخرجات برنامج التحليل الإحصائي (E-views.V12).

بالاعتماد على الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع القيمة الإحصائية المقدرة إلى 16.64 وانخفاض القيمة الاحتمالية إلى 0.0052 وهي أقل من (5%)، أي أن الاحتمال المرفق بتوزيع (X^2) يساوي 0.0052 وهو أقل من (5%) إذن نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة.

6.3 مناقشة نتائج النموذج الأفضل (نموذج التأثيرات الثابتة): بالاعتماد على الملحق رقم (04) ونتائج اختبار (Hausman)، توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة، وعليه يمكننا صياغة المعادلة الخاصة بهذا النموذج وفق التالي:

$$FL_{\text{lev}} = -0.063771 + 0.021424 AS_{\text{t}} + 0.350051 CAF - 0.219103 ER_{\text{t}} - 0.331203 FR_{\text{t}} - 0.129128$$

يمكننا القول أن قيم الاحتمالات المرفقة للقيم المحسوبة (T-Statistic) لكل من متغير السُّيولة، المردودية المالية والاقتصادية، قدرة التمويل الذاتي، هي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 5% وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين المتغير التابع (الرفع المالي). في حين أن قيمة الاحتمال المرفق للقيمة المحسوبة (T-Statistic) الخاصة بالمتغير المُفسر هيكل الأصول هي أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية 5% وبالتالي ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين المتغير التابع ممثلاً بالرفع المالي.

بالنسبة لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة، نلاحظ أن أغلبية القيم المحسوبة لـ (T-Statistic) الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والتي يبلغ عددها ستة (06) قيم مُطلقة للمتغيرات المُفسرة أنها أكبر من القيم الجدولية لتوزيع ستودينت والمقدرة بـ (02)، بالإضافة إلى أن قيم الاحتمالات المرفقة للقيم المحسوبة لـ (T-Statistic) هي أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية 5% وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المُفسرة والمتغير التابع.

أما بالنسبة لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يكون ذلك بالاعتماد على معامل التحديد (R^2) واختبار (Fisher)، وذلك من خلال نتائج التقدير التي يظهرها الملحق رقم (04)، حيث نلاحظ أن: قيمة معامل التحديد (R^2) في النموذج تُقدر بـ ($R^2 = 0.832324$) وهي قيمة جدّ مقبولة، وعليه فإن المتغيرات المُفسرة تُفسر أو تتحكم في (83%) من المتغيرات التي تحصل في الهياكل التمويلية للمؤسسات محل الدراسة، الأمر الذي يؤكد على وجود ارتباط قوي بين نسبة الاقتراض في الهيكل التمويلي والمتغيرات المُفسرة المُختارة في النموذج، في حين أن النسبة المُتبقيّة

والتي تبلغ (17%) فيتم تفسيرها من خلال عوامل أخرى غير مُدرجة في النموذج وهي مُتضمنة في حد الخطأ.

إن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (21.51019) أكبر تماما من القيمة الجدولية، حيث $(Prob \geq F = 0.000)$ الأمر الذي يعني وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المُفسرة، وعليه فإن النموذج ككل ذو معنوية.

4. تحليل النتائج: تشير نتائج نموذج التأثيرات الثابتة والتي يوضحها الملحق رقم (04) إلى أن المتغيرات المُفسرة محل الدراسة تُفسر 83.23% من التغيرات التي تحدث في نسبة الاستدانة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين زيادة نسبة الاقتراض وباقي المتغيرات المُفسرة محل الدراسة.

- **العلاقة بين هيكل الأصول ونسبة الاقتراض:** بالاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة فإن قيمة مُعامل هيكل الأصول مُوجبة وهي تُساوي $+0.021424$ مما يعني أن هناك تغير بمقدار 02% في نسبة الأصول الملموسة، وأن قيمتها الاحتمالية (P-Value) أكبر من 0.05 هذا يعني أن لمتغير هيكل الأصول أثرا مُوجبا وغير معنوي على نسبة الرفع المالي، حيث أنه كلما زادت أصول المؤسسة الملموسة بوحدة واحدة تزيد نسبة استدانتها بمقدار 0.021 وحدة، وعليه تُظهر مُخرجات النموذج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مُستوى معنوية (5%) بين هيكل الأصول والرفع المالي للعينة، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات محل الدراسة تنتهج سياسة تمويلية مُحافظة ويظهر ذلك من خلال تفضيلها للتمويل الداخلي وتجنب الاعتماد على الاقتراض.

- **العلاقة بين قدرة التمويل الذاتي ونسبة الاقتراض:** بالاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة فإن مُعامل قدرة التمويل الذاتي مُوجبة وهي تُساوي $+0.350051$ مما يعني أن هناك تغير بمقدار 35% في نسبة الأموال الذاتية، وأن قيمتها الاحتمالية (P-Value) أقل من 0.05 هذا يعني أن لمتغير قدرة التمويل الذاتي أثرا مُوجبا معنويا على نسبة الرفع المالي، حيث أنه كلما زادت الأموال الداخلية للمؤسسة بوحدة واحدة تزيد نسبة استدانتها بمقدار 0.35 وحدة، وعليه تُظهر مُخرجات النموذج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مُستوى معنوية (5%) بين قدرة التمويل الذاتي والرفع المالي للعينة، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على قوة نشاطها في استقطاب الموارد المالية خاصة قصيرة الأجل فهي تُعتبر مؤشر مهم على قوة أدائها.

- **العلاقة بين المرئودية الاقتصادية ونسبة الاقتراض:** بالاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة فإن مُعامل المرئودية الاقتصادية سالبة وهي تُساوي -0.219103 مما يعني أن هناك تغير بمقدار

21% في نسبة الأموال الذاتية، وأن قيمتها الاحتمالية (P-Value) أقل من 0.05 هذا يعني أن لمُتغيّر المردودية الاقتصادية أثرا سالبا معنويا على نسبة الرفع المالي، حيث أنه كلما زاد مُعدّل العائد على الاستثمار بوحدة واحدة تنقص نسبة استدانته بمقدار 0.35 وحدة، وعليه تُظهر مُخرجات النموذج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مُستوى معنوية (5%) بين قُدرة المردودية الاقتصادية والرفع المالي للعينة، يُمكن تفسير هذه النتيجة أن المؤسسات محل الدراسة تُحقق مُعدّلات مردودية اقتصادية أقل من مُعدّلات الفائدة على الديون ممّا يُقلّل اعتمادها على الديون، وأنّها تُفضل الاعتماد على الأرباح المُحتجزة المُتاحة بالدرجة الأولى.

- **العلاقة بين المردودية المالية ونسبة الاقتراض:** بالاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة فإنّ معامل المردودية المالية سالبة وهي تُساوي -0.129128 ممّا يعني أن هناك تغيّر بمقدار 12% في نسبة الأرباح المُحقّقة، وأنّ قيمتها الاحتمالية (P-Value) أقل من 0.05 هذا يعني أن لمُتغيّر المردودية المالية أثرا سالبا معنويا على نسبة الرفع المالي، حيث أنه كلما زاد مُعدّل الربح بوحدة واحدة تنقص نسبة استدانته بمقدار 0.12 وحدة، وعليه تُظهر مُخرجات النموذج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مُستوى معنوية (5%) بين المردودية المالية والرفع المالي للعينة، يُمكن تفسير ذلك من أن المؤسسات الأكثر مردودية تعتمد بنسبة كبيرة على التمويل الذاتي، بمعنى أن أموالها الداخلية كافية لتغطية احتياجاتها التمويلية دون اللجوء للاقتراض البنكي.

- **العلاقة بين السيولة ونسبة الاقتراض:** بالاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة فإنّ معامل السيولة سالبة وهي تُساوي -0.331203 ممّا يعني أن هناك تغيّر بمقدار 33% في نسبة الأصول الجارية، وأنّ قيمتها الاحتمالية (P-Value) أقل من 0.05 هذا يعني أن لمُتغيّر السيولة أثرا سالبا معنويا على نسبة الرفع المالي، حيث أنه كلما زادت النقدية الجاهزة في المؤسسة بوحدة واحدة تنقص نسبة استدانته بمقدار 0.33 وحدة، وعليه تُظهر مُخرجات النموذج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مُستوى معنوية (5%) بين السيولة والرفع المالي، يُفسّر ذلك بأن المؤسسات التي تتمتع بدرجات سيولة عالية يتم استخدامها في تمويل استثماراتها، وبالتالي انخفاض نسبة الاقتراض.

5. خاتمة

أخيرا ومن خلال ما تمّ عرضه لمحاوّر هذه الورقة البحثية، والتي ركزت على إبراز أهمية ودور المؤسسات الناشئة في بناء اقتصاديات الدول ودفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي، وتبسيط الضوء على إشكالية التمويل التي تعاني مثل هذه المؤسسات، ولتجاوز هذه الإشكالية لا بد من

- تدخل أجهزة الدعم الحكومية والمتمثلة في مختلف آليات وأجهزة المقاولاتية حتى نضمن لهذا النوع من المؤسسات بقاءها ناشطة في محيط الأعمال، أهم ما توصلنا إليه من خلال الدراسة ما يلي:
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين هيكل الأصول والرفع المالي للمؤسسات محل الدراسة، ويمكن تفسير ذلك من خلال انتهاء المؤسسات محل الدراسة لسياسة تمويلية محافظة، حيث تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأداء الرجل الواحد، حيث يقوم المدير عادة مع عدد قليل من المساعدين بوظائف عديدة أهمها وظيفة التمويل.
 - وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين قدرة التمويل الذاتي والرفع المالي للمؤسسات محل الدراسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على قوة نشاطها في استقطاب الموارد المالية خاصة قصيرة الأجل فهي تعتبر مؤشر مهم على قوة أدائها.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين قدرة المردودية الاقتصادية والرفع المالي للمؤسسات محل الدراسة، ويمكننا تفسير هذه العلاقة العكسية من خلال أن المؤسسات محل الدراسة تفضل الاعتماد على الأرباح المحتجزة المتاحة بالدرجة الأولى، وهو ما يتوافق كذلك مع نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين المردودية المالية والرفع المالي للمؤسسات محل الدراسة، ويمكن تفسير ذلك من أن المؤسسات الأكثر مردودية تعتمد بنسبة كبيرة على التمويل الذاتي، بمعنى أن أموالها الداخلية كافية لتغطية احتياجاتها التمويلية دون اللجوء للتمويل من مصادر خارجية.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين السيولة والرفع المالي للمؤسسات محل الدراسة، ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات التي تتمتع بدرجات سيولة عالية يتم استخدامها في تمويل استثماراتها، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاقتراض، وهو ما يتوافق كذلك مع نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل.
- الاقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث:
- التركيز على تفعيل دور أجهزة الدعم الحكومية من خلال نشر الثقافة المقاولاتية؛
 - إنشاء فضاءات للتداول والتشاور بين مختلف المسؤولين على مستوى الوكالات الخاصة بدعم، تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة؛

- ضرورة تفعيل نظام مراقبة يسهر على المتابعة المستمرة من أجل التسيير الجيد لهذه المرافق.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية والشروط من أجل استفادة عدد أكبر من المشاريع في الحصول على التمويل اللازم وبالتالي تجنب الوقوع في إشكالية التمويل.

6. قائمة المراجع

- بحيري قادة، كرفيس فاطمة الزهراء، التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى صندوق المؤسسات الناشئة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص 194.
- براق محمد، غربي حمزة، محدّات الهيكلية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 06، العدد 02، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2012.
- برينيس شريفة، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2014-2015.
- بورنان مصطفى، صولي علي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص 134.
- تلي سيف الدين، سياسات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2022.
- حمزة، غربي عمار فاروق، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
- طشطوش هايل عبد المولى، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- الغالبي طاهر محسن منصور، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- غرداين حسام، مسعودي زكرياء، شورو سليم، آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
- قدري شهلة، الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016-2017، ص 200.
- قرحي سمرة، بخوش مديحة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2021.
- كافي مصطفى يوسف، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- كافي مصطفى يوسف، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- لعفيفي الدراجي، تمويل المؤسسات الناشئة باستخدام منتجات الصيرفة الإسلامية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2024.
- لعمامرة صارة، تبينات وفاء، المؤسسات الناشئة: نماذج عالمية ناجحة وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات وعراقيل، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 03، العدد 01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021.
- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 18-226، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروط وكيفيات منحها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 57، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2018.

- مالكية أحמידة، عيواج مختار، التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على نموذجي مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2021.

- مسعود آدم، ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة البليلة 2، الجزائر، 2015-2016.

- مسوس رضوان، بورايو هاجر أميرة، أجهزة وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022.

- معيزة مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 03، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2017.

- موساوي عبد الله، حدادي عبد الغني، مساهمة آليات أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل بالجنوب الغربي الجزائري (دراسة حالة ولاية بشار)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2022.

7. ملاحق

الملحق 1: الخصائص الوصفية لمُتغَيِّرات الدراسة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	التوزيع الطبيعي	المتوتية	عدد المشاهدات
Flev	0.025319	0.014600	0.796100	-0.702700	6.515567	0.042762	302
ASt	-1.423970	-1.042137	-0.007931	-7.824046	201.5976	0.000000	302
CAF	-1.542277	-1.530627	0.784495	-6.214608	114.5082	0.000000	302
ERt	-3.230676	-3.026191	1.906917	-7.264430	117.1966	0.000000	302
FRt	-2.058669	-2.203645	3.046463	-6.214608	106.2067	0.000000	302
Lqdt	-0.572481	-0.440057	1.122361	-3.170086	6.126512	0.046735	302

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (E-views.V12).

الملحق 2: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المفسرة

Correlatio Protability	FLev	ASt	CAF	ERt	FRt	Lqdt
FLev	1.00000					

ASt	0.445510	1.00000				
	0.0000	----				
CAF	0.052731	0.010622	1.00000			
	0.4664	0.8834	----			
ERt	-0.091559	-0.024199	0.412783	1.0000		
	0.2054	0.7383	0.0000	----		
FRt	-0.255368	-0.255230	0.710140	0.447545	1.0000	
	0.0003	0.0003	0.0000	0.0000	----	
Lqdt	-0.077504	-0.233917	-0.262852	0.125966	-0.145420	1.0000
	0.2840	0.0011	0.0002	0.0809	0.0436	----

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (E-views.V12).

الملحق 3: نتائج النموذج التجميعي لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع: يتمثل في نسبة الاقتراض ممثلة بالرفع المالي (FLev) = القروض الصافية / الأموال الخاصة			
الفترة: (2015-2021) N=44 T=7 عدد المشاهدات: 302			
النموذج التجميعي (Method : Panel Least Squares) (PEM)			
المتغيرات	المعامل (Coef)	(Std.Error)	الإحصائية (T-Statistic)
ASt	0.086047	0.016908	5.088977
CAF	0.117404	0.030435	3.857538
ERt	-0.018450	0.020044	-0.920470
Lqdt	0.018485	0.023852	0.775004
FRt	-0.084352	0.021549	-3.914399
C	0.106242	0.065018	1.634045
R-squared=0.277670 Adj R-squared=0.258356 Prob(F-stat)=0.000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (E-views.V12).

الملحق 4: نتائج نموذج الآثار الثابتة لمتغيرات الدراسة

نموذج الآثار الثابتة (Method : Panel Least Squares) (FEM)			
المتغيرات	المعامل (Coef)	(Std.Error)	الإحصائية (T-Statistic)
ASt	0.021424	0.018791	1.140150
CAF	0.350051	0.029070	4.721723
ERt	-0.219103	0.018226	3.048130
Lqdt	-0.331203	0.023331	5.623618
FRt	-0.129128	0.019817	3.469793
C	-0.063771	0.054055	-1.179728
R-squared=0.832324 Adj R-squared=0.793630 Prob(F-stat)=0.000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (E-views.V12).

الملحق 5: نتائج نموذج الآثار العشوائية لمتغيرات الدراسة

المؤسسات الناشئة في الجزائر بين إشكالية التمويل والمقاولاتية كحل لها
لامية عابدي
(دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الصغيرة)

نموذج الآثار العشوائية (Method : Panel EGLS Cross-section random effects) (REM)			
المتغيرات	المعامل (Coef)	(Std.Error)	الإحصائية (T-Statistic)
ASt	0.039291	0.016887	2.326704
CAF	0.061456	0.026975	2.278238
ERt	-0.011393	0.0169949	-0.672206
Lqdt	-0.097567	0.021355	-2.679144
FRt	-0.049050	0.018308	-2.679144
C	-0.011569	0.064971	-0.178063
R-squared=0.197205 Adj R-squared=0.175740 Prob(F-stat)=0.000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مُخرجات برنامج التحليل الإحصائي (E-views.V12).